فيما نفى مصرف التجارة وجود تعقيدات في الاعتمادات

المصارف الأهلية ترحب بقرار الحكومة حيال رفع القيود عنها

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

احد المصارف.. ارشيف

نفى المصرف العراقي للتجارة وجود اية تعقيدات في اجراءات اصدار الاعتمادات المستندية في المصرف ، فيما رحبت اوساط مصرفية بقرار الحكومة الاخير الخاص برفع القيود عنها والسماح لها بفتح الاعتمادات المستندية بما مقداره ٤ مليون دولار .

وكانت احدى وكالات الانباء المحلية قد نشرت خبراً على لسان المفتش العام في وزارة الصناعة، يشير الى ان هناك تعقيدات في اجراءات اصدار الاعتمادات المستندية في المصرف العراقي للتجارة.

وجاء في بيان صادر عن المصرف، نقلته وكالة كردستان للانباء(آكانيوز) نقلاً عن رئيس مجلس الإدارة حمدية محمود الجاف قولها ان "المصرف العراقي للتجارة كان قد أصدر في العام ٢٠١١ أكثر من ٦١٠ إعتماد لصالح وزارات الدولة وبقيمة ١٣ مليار دولار أميركي، وكانت حصة وزارة الصناعة وتشكيلاتها ١٨٠ إعتماداً، حصل المصرف العراقي للتجارة على ٤٤ اعتمادا وبقيمة أكثر من ٣٠٠ ٢٠٨ ٥٧١ دولار أميركي، ووزع ١٣٦ إعتماداً على المصارف الخاصة وبقيمة أكثر من ٠٠٠ ٩٨ ٣٣٧ دولارا أميركيا تنفيذاً لتعليمات اللجنة الإقتصادية المنبثقة عن مجلس الوزراء بتحويل جميع الإعتمادات ذات القيمة الأقل من ٠٠٠ ٠٠٠ ٤ دولار أميركي للمصارف الخاصة العاملة في العراق حيث إن هذه المصارف لاتخضع لسيطرة المصرف العراقي للتجارة".

وافاد البيان ان "الجاف وجهت الأقسام المسؤولة عن الإعتمادات وإدارة العلاقات مع وزارة الصناعة وتشكيلاتها بمتابعة الأمر مع الوزارات، والمفتش العام، والرجوع إليها بتقرير حول الأمر".

من جهة أخرى، بيّن محمد شاكر محمود مسؤول متابعة شؤون الوزارات في المصرف العراقي للتجارة ان "المسائل التي ترادف عمل الوزارات وتشكيلاتها هي مسألة تحويل الدينار إلى دولار، ومسألة عدم وجود تخصيص في بعض الأحيان أو وجود بعض الأخطاء في ملء إستمارة إصدار الإعتماد من قبل طالب إصدار الإعتماد، وهذه المسائل تؤدي في بعض الأحيان إلى تأخر إصدار بعض الإعتمادات.

وأكد محمود "حرص المصرف العراقي للتجارة على المتابعة مع جميع الوزارات" مبيناً إن "المصرف العراقي للتجارة قد شرع ومنذ فترة ليست بالقصيرة بتنظيم دورات تدريبية لجميع دوائر الدولة ومنها وزارة الصناعة وتشكيلاتها حول آلية إصدار الإعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان".

واشار الى إن "تلك الدورات تنظم داخل العراق وخارجه، بالتعاون مع المصارف المراسلة للمصرف العراقي للتجارة، وعلى نفقة المصرف العراقي للتجارة حيث كان آخر هذه الدورات يوم الأربعاء ٨ شباط ٢٠١٢".

الجدير بالذكر إن المصرف العراقي للتجارة هو مصرف عراقي حكومي تأسس في تموز من العام ٢٠٠٣ برأس مال قدره ١٠٠ مليون دولار أميركي ثم تم رفع رأس المال من الأرباح التراكمية في العام ٢٠٠٨ إلى نصف ترليون دينار، وفي النية رفع رأس المال إلى ترليون دينار عراقي .

من جانبه وصف مدير رابطة المصارف العراقية الخاصة عبد العزيز الحسون قرارات الحكومة الأخيرة بتخفيف حصارها على المصارف الأهلية العراقية بـ(الخطوة الايجابية) ، وأعلن أن البنك المركزي وافق مؤخراً على عمل خمسة مصارف عالمية في العراق واندماج بنوك محلية خاصة مع مصارف دولية، يضاف لها طلبات لمصارف خليجية راغبة بافتتاح فروع وهي بإنتظار موافقات البنك المركزي.

وتعمل في العراق الآن ستة بنوك عربية وأجنبية وهي كل من " المؤسسة العربية المصرفية (البحرينية)، المصرف الزراعي التركي (زرات) ، بنك ملي إيران ، بنك بيبلوس اللبناني ، انتركونتنتال، وبنك بيروت و البلاد العربية " .

كما تتكون المؤسسة المالية العراقية من سبعة مصارف حكومية خمسة منها تخصصية وتهتم بشؤون صناعية وتجارية وإسكانية ، فيما وصل عدد المصارف الأهلية لأكثر من ٣٠ مصرفا سبعة منها إسلامية،وجميعها تخضع لقانون المصارف العراقية المقر عام ٢٠٠٣".

وقررت الحكومة العراقية أمس الموافقة على تسهيل إجراءات فتح الاعتمادات المستندية للاعتمادات التي تقل عن (٤) مليون دولار لدعم القطاع الخاص المصرفي والمساهمة في تنشيط الاستثمار.

و أكد الحسون إن الساحة المصرفية العراقية تسهم فيها خمسة مصارف أجنبية واغلبها مشاركة مع مصارف عراقية،ومؤخرا تم افتتاح عشرة فروع لمصارف عربية وأجنبية أخرى، كما قدمت طلبات عديدة للبنك المركزي العراقي عبر مصارف خليجية من البحرين والامارات والكويت، وأجنبية لفتح فروع لها وتأسيس مصارف أجنبية ، وهي من جنسيات مختلفة خليجية وتركية ولبنانية وأوربية .

ووصف الحسون قرار الحكومة الأخيرة بأنه خطوة حكومية ايجابية طال إنتظارها لدعم المصارف الخاصة التي تمكنت من تطوير نفسها سريعا، لكن تخوفنا هو إن الحكومة عودتنا دوما على إصدار قرارات، لكنها لاتنفذ على ارض الواقع، أو تضع عراقيل من شأنها تعطيل تنفيذ هذه القوانين أو القرارات.

وبين الحسون إن المصارف الأهلية لازالت تعاني قيودا فرضتها عليها الحكومة التي أصدرت عدة قرارات أربكت عمل الأولى مثل منع المؤسسات الحكومية من التعامل مع الجهاز المصرفي الخاص، وأصدرت قرارا آخر حصرت تعاملات الحكومة الخارجية بمصرف التجارة العراقي الحكومي،ومنحته أيضا حق فتح الاعتمادات للشركات الأجنبية العاملة في العراق، كل هذا انعكس سلبا على مصارف أهلية.

واوضح مدير الرابطة إن التجربة أثبتت تقدم المصارف الأهلية على الحكومية من حيث الكوادر المدربة في الخارج والأنظمة الحديثة وانتشار فروعها وحجم رأسمالها وتحقيقها ارباحا جيدة وحجم تعامل الزبائن معها باتساع ، وانفتاحها على الدول بفروع معتمدة ، لكن المضايقات الحكومية مستمرة بحقها .

وبشأن تهديدات البنك المركزي للمصارف بضرورة رفع رأسمالها إلى ١٢٥ بليون دينار /١٠٠ مليون دولار ، وبخلافه سيتم تصفيتها أو دمجها ؟ قال عبد العزيز الحسون إن جميع المصارف أوفت بهذا الشرط بل تمكنت خمس مصارف من رفع رأسمالها لأكثر من الرقم المذكور بكثير .

من جانبها اكدت عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية نورة البجاري إن قرارات الحكومة أثرت على عمل المصارف الأهلية ، فسحب ودائعها نجم عنه زعزعة ثقة الزبائن بها وسحب ودائعهم منها ، كما قللت من مهام الأخيرة لتجعلها عبارة عن وسيط بين البنك المركزي الذي يبيع الدولار بمزاده وبين التجار.

وبينت البجاري إننا نقف عاجزين عن شرح أسباب استمرار مشكلة عدم تمكن لا المصارف الحكومية ولا الأهلية من تقديم خطابات ضمان للشركات المستثمرة الأجنبية ، بسبب قلة رأسمالها ، وكان أجدر بالحكومة وقبل بحث قانون الاستثمار من تهيئة أرضية مناسبة لهذه الخطوة ومن أهمها تطوير القطاع المصرفي .

تحذيرات من إلغاء مكاتب المفتشين العموميين

□ بغداد / متابعة المدى

حذر منسق رئيس الوزراء نوري المالكي لشؤون المفتشين العموميين عادل محسن من فوضى وسرقات مالية "كبيرة" في حال الغاء مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات، مبينا أن استهداف مكاتب المفتشين يأتي لعدم خضوعها الى مبدأ المحاصصة.

وكشفت لجنة النزاهة الاسبوع الجاري عن اتفاقها مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء على إلغاء مكاتب المفتشين العموميين أو ربطها مباشرة بهيئة النزاهة، يقول اعضاء في اللجنة ان مكاتب المفتشين باتت تسهدف في عملها صغار الموظفين.وقال محسن وهو مفتش وزارة الصحة لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) : إنه في حال تم الغاء مكاتب المفتشين العموميين ستحصل فوضى وسرقات ضخمة وتسرق الوزارات عن بكرة ابيها"، مبينا أن "مكاتب المفتشين العموميين تعمل ايضا على حفظ كرامة الانسان عند مراجعته لأي مؤسسة حكومية بسبب خشية تلك المؤسسات من متابعة مكاتب المفتشين".

واضاف محسن : أن "مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات اعادت عام ٢٠١١ الى حزينة الدولة مبلغ ٧٠٠ مليون دولار، واسهمت بمنع هدر نحو ٣ مليارات دولار"، متسائلاً "هل هذا الرقم هو استهداف لصغار الموظفين حسب ما يقول البعض".

وتابع : أن "مكاتب المفتشين تلقت العام الماضي فقط ٤١ ألف شكوى، وشكلت ١٣٧٠٠ لجنة تحقيقية، واحالت ٣٥٠٠ قضية الى هيئة النزاهة، ودققت ٥٠ ألف شهادة ووضعت اليد على ٥٧٠٠ منها مزورة، ودقق ٥٤٠٠ عقد، وتم تقييم عمل ٧ الاف مؤسسة حكومية".

ولفت مفتش وزارة الصحة الى أن "مفتش وزارة العمل والشؤون الاجتماعية استطاع اكتشاف ١٢٠ ألف اسم وهمي يتقاضى راتبا من الرعاية الاجتماعية، اضافة الى أن مفتش وزارة النفط استطاع الحد من سرقة اكثر من نصف ما يتم استيراده من المشتقات النفطية من الخارج وهي بقيمة ٤ مليارات دولار".

وانتقدت الحكومة الاتحادية في وقت سابق، تقارير منظمة الشفافية الدولية بشأن الفساد وقالت إنها ليست دقيقة وتستند إلى معلومات تصلها عن طريق شركات محلية وأجنبية أخفقت في تنفيذ مشاريع خدماتية في العراق.ويشير مؤشر الفساد للأعوام القليلة الماضية الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ان العراق بين أكثر دول العالم فسادا. وأكدت هيئة النزاهة ان العراق يعمل على توفير فرصة لمنظمة الشفافية العالمية للاطلاع على جهوده في محاربة الفساد المالي والإداري.

البنك المركزي: إجراءاتنا لا تستهدف التقييد

□ بغداد/ متابعة المدى

وصف البنك المركزي العراقي إجراءاته التي شرع بتطبيقها منذ بداية الشهر الحالي والخاصة بالمتعاملين مع مزاده لبيع الدولار الأميركي بالتدقيقية والتنظيمية وليست تقييدية .

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح لإذاعة العراق الحر : أن هذه الإجراءات المتلخصة بأن يكون المتعامل مع مزاد الدولار من العراقيين حصراً الذين يمتلكون حساباً جارياً في أحد المصارف المعتمدة وأن يحمل المتعامل تأييداً من مصرفه مرفقاً بالصك المقدم لشراء العملة" تأتي في إطار تطبيق قانون مكافحة غسيل الأموال لعام ٢٠٠٤ ومواجهة ظاهرة هجوم العملة التي سجلها المزاد منذ كانون الأول ٢٠١١ الماضي والتي ارتفع معها حجم الطلب اليومي على شراء الدولار من ١٢٠ مليونا إلى ٤٢٠ مليون دولار أميركي كان يذهب معظمها لتمويل التجارة لكل من سوريا وإيران الخاضعتين لعقوبات اقتصادية دولية.

واضاف : أن البنك المركزي "لا يمكن أن يفرض أية إجراءات تقييدية كون العراق ملتزم بحرية التجارة واقتصاد السوق المفتوحة ما يعني أن حرية التحويل المالي مكفولة للجميع شرط أن تكون وفق الضوابط" ، مؤكداً على أن ما نجم عن تطبيق الإجراءات التنظيمية الأخيرة من ارتفاع في سعر صرف الدولار مقابل الدينار من ١١٨٠ دينارا إلى ١٢٢٠ للدولار الواحد "يشكل في حقيقته فقاعة سعرية في طريقها إلى الزوال قريبا في ظل القوة التي تتمتع بها العملة العراقية وما يمتلكه المركزي من احتياطيات نقدية كافية."

مجلة أميركية: تحديات كبيرة أمام القطاع السياحي في العراق

□ بغداد / متابعة المدى

حذرت مجلة امريكية من الصعوبات التي تعترض قطاع السياحة في العراق واصفة مهمة وزارة السياحة والاثار بالمهمة الصعبة والمعقدة .

ونقلت مجلة الاتلانتك الاميركية التحديات التي تواجه السياحة في العراق على لسان وزير السياحة لواء سميسم وهو طبيب أسنان سابق، بقوله ان "السياحة معقدة في العراق وهناك العديد والعديد من التحديات امامها".

يذكر ان العديد من الفنادق في العراق لم يتم تجديدها منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، والطرق السريعة مليئة بالحفر ومحطمة، وزيارة المتاحف والمواقع التاريخية تتطلب حراسة مسلحة، فبطاقات الائتمان غير مجدية عمليا في العراق، ويتوجب على الزوار حمل كميات كبيرة من السيولة النقدية معهم بشكل غير مريح.

وتقول المجلة ان سميسم يعمل حول هذه القيود من خلال حث السياح المحتملين للتركيز على الحضارة العراقية التي تمتد لآلاف السنين وليس على "الصعوبات الاخيرة". واشار الى ان العراق بلد المقدسات المركزي للديانات الثلاث الرئيسية في العالم، بما في ذلك مسقط رأس إبراهيم في مدينة أور، ومرقد النبي يونان (المعروف للمسلمين الذين يزورونه باسمه العربي، يونس) في مدينة الموصل الشمالية، وهناك بعض أقدم الكنائس في العالم المستمرة و الأديرة. وقال سميسم ان العراق، مع تاريخ جميع الحضارات فيه ، فإنه لا يحتاج الى إعلانات للسياحة" ، مشيرا إلى نماذج مصغرة في مكتبه، من الزقورة في سامراء وهي واحدة من المعالم المشهورة ، واضاف "كل العالم يعرف تاريخ العراق".

ويعلق سميسم ايضا آماله على البصرة، المدينة الغنية بالنفط جنوب بغداد، وكان قد قال للمجلة في عام ٢٠٠٩ انه يعول على استضافة كأس الخليج في ٢٠١٣، وهي بطولة بكرة القدم تحظى بشعبية كبيرة هناك . وفي رحلة لاحقة الى المحافظة، قال كاتب الموضوع يوشي دريزن "رأيت رافعات البناء الصفر تطفو على هيكل لملعب لكرة القدم الذي يضم ٦٥٠٠٠ مقعد يجري بناؤه لاستضافة البطولة. وتباهى مسؤولون محليون بانهم يتوقعون الكثير من الزوار بحيث أنهم كانوا يخططون لارساء السفن السياحية على طول الممر المائي الرئيسي في البصرة لاستضافة هذا التدفق.

وقالت المجلة الامريكية انه خلال مقابلة في أواخر عام ٢٠٠٤، مع أحمد الجبوري، مدير السياحة في العراق في ذلك الوقت، قال بشكل قاطع ان العراق كان خطرا جدا بالنسبة للزوار الاجانب. "أنا أفهم كل شيء عن الرغبة في المغامرة ، ولكن العراق يمكن أن يكون رحلة في اتجاه واحد" ، "هذا ليس مكانا للسياح".لكن سميسم، نفى مخاوف تتعلق بالسلامة وقال "هذا ليس عام ٢٠٠٤، أو حتى ٢٠١٠ ".

ويمكن أن يشير إلى بعض النجاحات التي تحققت مؤخرا. فالوزارة تساعد سيلا من شركات القطاع الخاص في بناء ٧٠ فندقا جديدا في المدن الشيعية المقدسة في النجف وكربلاء، التي تجذب أعدادا كبيرة من الزوار. وكانت حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي قد انفقت أيضا ٥٠ مليون دولار لاعادة تأهيل ثلاثة من اكبر الفنادق في العاصمة بغداد هي، فلسطين وعشتار شيراتون وفندق بغداد مع خطة بـ ١٩٥ مليون دولار لتجميل مساحات واسعة من المدينة استعدادا لقمة الجامعة العربية التي كان من المقرر عقدها في شهر ايار/ مايو الماضي والتي اجلت الى اذار/مارس المقبل. وبدات الوزارة بطبع نشرتها الاولى عن السياحة في عام ٢٠١١، وبدأت بإرسال نسخ بالالاف من الكتيب المكون من أربع صفحات الى وكالات السفر في المنطقة. فيما يخطط مسؤولون لشراء كميات متزايدة من الإعلانات المطبوعة في الصحف الناطقة باللغة العربية والمجلات الرئيسية في وقت لاحق من هذا العام.

وتعتقد المجلة انه في بعض النواحي، فإن هذه الجهود يبدو أنها بدأت تؤتي ثمارها. حيث ان عدد السياح الذين يزورون العراق بدأ يشهد نموا سريعا. ويقدر سميسم أن ١,٥ مليون شخص زاروا البلاد العام الماضي، بزيادة من ١,٢٥ مليون في عام ٢٠٠٩ و ٢٦٦٠٠٠ شخص فقط في عام ٢٠٠٦. وقال انه يأمل في كسر حاجز المليوني زائر.

والغربيون لا يزالون الى حد كبير يتجنبون زيارة العراق؛ وتقدر الوزارة أن أقل من ٢٠٠ سائح من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ودول غربية أخرى سوف يزورون العراق العام الحالي.

على صعيد متصل تستشهد المجلة بتفاؤل جيف هان وهو بريطاني يملك شركة للسفر تقدم جولات في العراق تبدأ من بغداد الى قصور صدام في تكريت إلى الدير القديم مار متي في شمال العراق وبرج الملوية في سامراء.

وتنقل عنه قوله "لقد كان العراق مكونا لثقافة العالم وكذلك أخبار العالم منذ آلاف السنين، وهذا ما يجذب الناس اليه وسوف يظلون كذلك دوما". وأضاف أن عام ٢٠١١ كان أفضل عام للسياحة منذ بدء الحرب، وأن عام ٢٠١٢ بدأت الحجوزات تبدو فيه اكثر من العام السابق".

ويأمل سميسم كما تسرد المجلة، في جذب المزيد من السياح الغربيين عن طريق إرسال المعرض الجوال للآثار العراقية إلى المدن في أوروبا وأمريكا وهو المشروع محكوم بالبيروقراطية والميزانية.

جانب من احد المواقع الآثارية